

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القضية : ع41دد

تاریخ القرار: 31 جانفي 2013

قرار

أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات القرار التالي بين:

المدعى: شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره بضفاف البحيرة حدائق البحيرة - تونس .1053

من جهة

المدعى عليها: شركة "تونيزيانا" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة 2 ضفاف البحيرة - 1053 تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف شركة "اتصالات تونس" إلى الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 22 جوان 2012 والمرسمة بدفتر القضايا بكتابية الهيئة تحت ع41دد، والتي طعنت بموجبها في أحقيّة "تونيزيانا" في ترويج العرض التجاري Promo ADSL Tunet بمعية مزود خدمات الانترنت التابع لها "تونات" ، الذي يخول لكل مشترك جديد بخدمة ADSL من فئة 1 إلى 20 ميغابت لدى المزود المذكور الانتفاع بالعديد من الامتيازات ، لمساسه بقواعد المنافسة النزيهة وبمقتضيات التشريع الجاري به العمل وللمبادئ التوجيهية المتعلقة بترويج عروض خدمات الاتصالات بالتفصيل ولأحكام الأمر ع3025دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 ، مؤكدة تعمد الشركة المطلوبة دعوة جميع مزودي خدمات الانترنت لتسويق العرض المذكور مع احتفاظها بحق التفاوض معهم حول الشروط التجارية للعرض موضوع النزاع ، وهو ما يتناقض حسب دعواها مع أدنى الضوابط

القانونية والتنظيمية المؤطرة ل توفير هذا النوع من الخدمات، منتهية إلى طلب التدخل الفوري والعاجل لسحب العرض التجاري موضوع النزاع وكل الوسائل الإشهارية ذات العلاقة بصفة نهائية والتبيه على المدعى عليها ومزود الانترنت التابع لها "تونات" بضرورة التقييد بمقتضيات التشريع الجاري به العمل في مجال توفير خدمات الهاتف القار (الانترنت) واحترام قواعد المنافسة النزيهة.

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 15 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عدد 101 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وخاصة الفصول 63 و 65 و 67 و 68 و 74 جديده منه.

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة عدد ١٥ المؤرخ في ١٤ ابريل ٢٠١١ والمتصل بالمبادئ التوجيهية المنظمة لعروض خدمات الاتصالات بالتفصيل.

وبعد الإطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 27 جوان 2012 تحت العدد 730 والتي وجه بمقتضها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وبعد الإطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 729 بتاريخ 27 جوان 2012 والتي وجه بمقتضها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة "تونيزيانا" لتقديم ردودها.

وبعد الإطلاع على المقرر الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 26 يونيو 2012 الذي عين بمقتضاه السيد حازم المحجوبى مقرراً للنزاع.

وبعد الإطلاع على جواب شركة "تونيزيانا" على عريضة الدعوى الوارد على الهيئة بتاريخ 26 جويلية 2012

وبعد الإطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 26 سبتمبر 2012 والمحال على طريقة النزاع وفق الصيغ التي اقتضتها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد الإطلاع على جواب شركة "اتصالات تونس" على تقرير ختم الأبحاث الوارد على الهيئة بتاريخ 29 أكتوبر 2012.

وبعد الإطلاع على المحوظات الإضافية لشركة "تونيزيانا" المقدمة بجلسة يوم 20 ديسمبر 2012.

وبعد نشر القضية بعدة جلسات تحضيرية، عينت القضية لجلسة يوم 31 جانفي 2013 وفيها حضرت السيدة أمال الزياتي في حق المدعية "اتصالات تونس" وتمسكت بما جاء بملحوظاتها الكتابية المظروفة بالملف وأيدت ما جاء في تقرير ختم الأبحاث. وحضر الأستاذ محمد علي غريب محامي المدعى عليها "تونيزيانا" ورافع طالبا رفض الدعوى شكلاً لعدم إدخال "تونات" طرفاً في القضية واحتياطياً لعدم سماحتها.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرّح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممّن له الصفة والمصلحة مستوفية جميع شروطها الشكلية وتعين قبولها من هذه الناحية.

من حيث الأصل:

حيث تفيد مظروفات الملف أن شركة "اتصالات تونس" تقدمت بشكایة إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضمنها تظلمها من تعمد "تونيزيانا" تسويق عرض تجاري أطلقت عليه اسم Promo ADSL Tunet بالاشراك مع مزود خدمات الانترنت "تونات" يمتد إلى غاية 31 جويلية 2012.

ويتمثل هذا العرض في تمكين كل مشترك جديد بخدمة ADSL من فئة 1 إلى 20 ميغابيت التمتع بالعديد من الامتيازات:

- اشتراك مجاني لمدة 3 أشهر ورصيد بقيمة 45 دينار (15 دينار شهرياً طيلة 3 أشهر كاملة) وذلك في صورة الدفع مسبقاً للمعاليم المترتبة بعنوان 3 أو 6 أشهر.
- اشتراك مجاني لمدة 5 أشهر ورصيداً بقيمة 45 دينار (15 دينار شهرياً طيلة 3 أشهر كاملة) وذلك في صورة الدفع مسبقاً لمعاليم الاشتراك السنوي.
- خط هاتفي مجاني مع حرية اختيار الرقم.

وحيث شددت العارضة على عدم مشروعية العرض مؤكدة عدم احترام المدعى عليها لمقتضيات التشريع الجاري به العمل وخرقها للقانون عند تسويقها للعرض الذي يفرض عليها إعلامها مسبقاً وتقديم مطلباً في الغرض باعتبارها المالكة الوحيدة للبنية التحتية، علاوة على ذلك اعتبرت "اتصالات تونس" أن "تونيزيانا" لم تراعي موقع العارضة بوصفها المشغل الوحيد المؤهل قانوناً لتوفير واستغلال مثل هذه الخدمات والمسؤول الأول تجاه منظم قطاع الاتصالات والمستهلك عامة عن جودة هذه الخدمات ومدى مطابقتها للمواصفات المحلية والدولية. كما أشارت أن الامتيازات الممنوحة من قبل خصيمتها يشكل بيعاً بالخسارة وخرقاً لقواعد المنافسة التزيفية وان مواصلة المدعى عليها في ترويج هذا العرض من شأنه أن يلحق بها أضرار مادية ومعنوية ويزيد في تفاقمها . وانتهت إلى طلب التدخل الفوري والعاجل لسحب العرض التجاري موضوع النزاع وكل الوسائل الإشهارية ذات العلاقة بصفة نهائية والتبيه على المدعى عليها

ومزود الانترنت التابع لها "تونات" بضرورة التقييد بمقتضيات التشريع الجاري به العمل في مجال توفير خدمات الهاتف القار (الانترنت) واحترام قواعد المنافسة النزيهة.

وحيث قدمت العارضة تأييداً لدعواها نسخة من المعلقة الإشهارية للعرض محل النزاع تحتوي على وصف لخصائصه التجارية.

وحيث نفت المدعى عليها شركة "تونيزيانا" في جوابها على عريضة الدعوى الوارد على الهيئة بتاريخ 26 جويلية 2012 تسويق العرض موضوع النزاع، ناسبة ترويجه إلى شركة "تونات" باعتبارها شركة تتمتع بالاستقلالية تجاهها رغم مشاركتها في رأس مال، مضيفة أن صفتها كمشغل عمومي لخدمات الاتصالات للهاتف القار والهاتف الجوال من الجيل الثالث يخول لها الحق في توزيع الخدمات المتعلقة بأنشطة مزود خدمات الانترنت على شبكتها التجارية ولا يتعارض مع الأحكام الترتيبية المتعلقة بمجلة الاتصالات وبقانون المنافسة. كما اعتبرت أن دورها اقتصر على مجرد موزع لمتوجات مرتبطة بالاتصالات وهو نفس الدور الذي تقوم به في إعادة بيع الأجهزة الطرفية.

وحيث آل تقرير ختم الأبحاث إلى اعتبار أن أصل النزاع يتعلق أساساً بمدى مشروعية تسويق العرض التجاري من طرف "تونيزيانا من جهة ومن قبل "تونات" من جهة أخرى ، وللبحث في هذه المسألة ، تطرق المقرر إلى النظر في أحقيـة كل طرف في تسويق العرض التجاري موضوع النزاع على حده وذلك لاختلاف طبيعة نشاط كل منها.

وحيث فيما يتعلق بمدى أحقيّة "تونات" في تسويق العرض التجاري، اعتبر المقرر أن المكوّن الأساسي للعرض يتمثّل في خدمة الانترنت التي تتولى "تونات" توفيرها عبر تقنية ADSL والتي يخضع إلى النظام التعاقدي المنظم لعلاقة "اتصالات تونس" ومزود خدمات الانترنت. وتأسيسا على ذلك انتهى المقرر إلى اعتبار أن "تونات" خالفت تلك العلاقة التعاقدية التي تربطها باتصالات تونس وبالتالي لا يجوز لها تسويق العرض التجاري موضوع النزاع على الصفة المبينة بالوسائل الآتية.

وحيث فيما يخص مدى مساهمة "تونيزيانا" في تسويق العرض التجاري، اعتبر المقرر أن هذه الأخيرة تولت تسويق الخدمة بمعية "تونات" مباشرة رغم عدم امتلاكها لبنية تحتية من ناحية وعدم تقيدها بتراتيب البيع بالجملة من ناحية أخرى، وحلولها محل "اتصالات تونس" من خلال دعوتها لمزودي خدمات الانترنت لترويج خدمة ADSL مع إدراجها للامتيازات المتصلة بنشاطها. كما تطرق المقرر من جهة أخرى إلى البحث في مدى تأثير العرض التجاري على المنافسة المشروعة واستخلاص أن المدعى عليها عمدت إلى توظيف خدمة ADSL بصفة غير مشروعة لدفع خدمة الهاتف الجوال مستغلة في ذلك عقد الشراكة الذي يربطها بشركة "تونات"، مضيفا أن تسويق مثل هذه العروض الترويجية تحت غطاء مزود خدمات الانترنت يمكن أن يؤثر سلبا على توازن سوق الاتصالات باعتبار ان العروض التي يتم تسويقها من طرف مزود خدمات الانترنت لا تخضع إلى الالتزامات المحمولة على مشغلي الشبكات

العمومية للاتصالات والتي حددها الفصل 3 من الأمر عدد 3026 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 وبالتالي لا يتم إخضاعها إلى رقابة الهيئة.

وحيث انتهى المقرر إلى اعتبار أن كل من "تونيزيانا" و "تونات" قد خالفتا مقتضيات التراخيص المعول بها سواء في عملية البيع بالتفصيل أو البيع بالجملة، فضلا عن إمكانية مساس العرض بقواعد المنافسة النزيهة بسوق الهاتف الجوال . واقتصر في ختام تقريره الحكم بإلزام كل من "تونيزيانا" و "تونات" بسحب العرض الترويجي موضوع النزاع وكل الوسائل الإشهارية المتصلة به وإلزام "تونات" بالتقيد بالخدمات التي تدرج ضمن نشاطها وباحترام التراخيص الجاري بها العمل في تسويق خدمة ADSL.

وحيث أحيل تقرير ختم الأبحاث على طريقة النزاع للإدلاء بملحوظاتهما عملا بأحكام الفصل 68 مكرر من مجلة الاتصالات.

وحيث ولئن نازعت "اتصالات تونس" فيما جاء صلب التقرير في خصوص إخضاع مزودي خدمات الانترنت الى نفس الالتزامات المحمولة على المشغلين والتي تفرض عليهم وجوب الحصول على الموافقة المسبقة للهيئة قبل ترويج عروضهم التجارية ، إلا أنها في المقابل أيدت مقتراحات المقرر المتعلقة بإلزام كل من المدعى عليها و "تونات" بسحب العرض التجاري وإلزام هذه الأخيرة بضرورة احترام التشريع الجاري بها العمل المرتبطة بتسويق خدمة ADSL .

وحيث لم تدللي شركة "تونيزيانا" بملحوظاتها حول تقرير ختم الأبحاث.

وحيث قدم نائب الشركة المطلوبة، بجلسة يوم 20 ديسمبر 2012 تقريرا تمسك فيه بما جاء في ردود منوبته على عريضة الدعوى مؤكدا عدم خرقها لشروط استغلال خدمة ADSL فضلا على أنها لم تبع بأسعار مفرطة الانخفاض ولم توظف هذه الخدمة لدفع خدمة الهاتف الجوال، وانتهى إلى طلب أصالة رفض الدعوى شكلا لعدم إدخال مزود خدمات الانترنت "تونات" في الدعوى واحتياطيا بعدم سماعها.

وحيث يستفاد من ملف القضية والرافعات المتلقاة فيها، أن محور الخلاف يتعلق بالعرض التجاري Promo ADSL التي تولت "تونيزيانا" تسويقه بمعية مزود خدمات الانترنت "تونات" .

وحيث يجدر أولا الحسم في مسألة أولية وشكلية تتعلق بتحديد الجهة المسؤولة عن ترويج العرض موضوع النزاع ومدى وجاهة القيام ضد "تونيزيانا" .

في مدى وجاهة القيام ضد "تونيزيانا" :

حيث ثبت من أوراق الملف ، أن المدعية قامت برفع دعوى ضد "تونيزيانا" تظلمت فيها من العرض التجاري التي عمدت المدعى عليها تسويقه بمعية مزود خدمات الانترنت التابع لها "تونات" .

وحيث اتضح بالرجوع إلى الوثيقة الاشهارية سند الدعوى أن مزود خدمات الانترنت "تونات" أشهر العرض التجاري المتداول في شأنه والمتمثل في تمكين كل مشترك جديد لديه في خدمة خطوط الاشتراك الرقمية اللامتوازية ADSL من فئة 1 الى 20 ميغابايت من التمتع بامتيازات متعددة من بينها 45 دينار من المكالمات الهاتفية على شبكة "تونيزيانا".

وحيث أن العرض الأصلي يتعلق بتوفير خدمة ADSL والتي تختص شركة "تونات" بترويجها وهي شركة تتمتع بالشخصية المعنوية التي تحملها المسؤولية القانونية لما يصدر عنها من أفعال وان الهدية المصاحبة للعرض والمتمثلة في امتياز بقيمة 45 دينار يمكن من إجراء مكالمات هاتفية مجانية على شبكة "تونيزيانا" لا تجعل من هذه الأخيرة طرفا في الخلاف القائم حول العرض المشار إليه آنفا.

وحيث يتحصّص مما سبق بسطه أن "تونات" هي صاحبة العرض موضوع الخلاف و كان على المدعية القيام رأسا عليها لطاليتها بالكف عن ترويج عرضها Promo ADSL Tunet وان قيامها على "تونيزيانا" كان في غير طريقه.

لذا وتأسيسا على كل ما سبق بسطه، قررت الهيئة الوطنية للاتصالات التصرّح بعدم سماع الدعوى.

صدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترکبة من السادة :

كمال السعداوي : رئيس الهيئة

محسن الجزييري : نائب رئيس الهيئة

حسين الجوني : العضو القار بالهيئة

هشام بسباس : عضو

حسين الحبوبى : عضو

عبد السلام بريّك: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي

